

د. أحلام بيضون

٠١٥٥٧٩٨٥-٠٣٢١٠١٣٨

Ahlambey@hotmail.com

ليد الأستاذ حسام عيتاني المحترم

آراء وقضايا-السفير

لبنان: "الدولة" التي لم تبين بعد

لطالما وقف علماء السياسة والقانون والاقتصاد والإجتماع، أجانِب ومحليون، حائرين أمام الظاهرة اللبنانية، فهي تقدم لنا نموذجا غريبا يصعب تصنيفه في خانة معينة من الأنظمة المعروفة عالميا. لفهم ذلك لا بد من استعراض سريع لما تعنيه الدولة الحديثة الناشئة في الغرب والمصدرة إلى كافة أنحاء العالم. لعل مقارنة من هذا النوع تظهر لمن يصرخون في فراغ كيف يتوجب عليهم ملؤه لقيام الدولة بالمعنى الصحيح للكلمة.

أولا- ما هي مقومات الدولة الحديثة:

- إن الدولة الحديثة تفترض لقيامها، قبل كل شيء، عناصر ثلاثة رئيسية هي: الأرض والشعب والحكومة التي تجسد فكرة الدولة. إن كل من العناصر الثلاثة المذكورة هي بحاجة لإعتراف دولي بها كي تشكل كيانا دوليا، عضوا في المجتمع الدولي ووحدها الدولة تكتسب تلك الصفة، فما المقصود بذلك؟

١- كيف تتكون الدولة؟

- على مستوى الكيان، أي العناصر الثلاثة المذكورة سابقا، هناك شروط يجب أن تتوفر في كل منها. فبالنسبة للعنصر الإنساني، يجب على المجموعة أو المجموعات التي تريد التشكل في دولة واحدة أن تؤمن لنفسها شروطا لا بد منها، تخولها المطالبة بالإستقلال كوحدة تتمتع بالمساواة السيادية على المستوى الدولي. ولكي تكون كذلك لا بد أن تشكل المجموعة أو المجموعات كلا متجانسا على الأقل على مستوى التطلعات والرغبات فيما يتعلق بمستقبلها، أي يجب أن تكون متفاهمة على النظام الذي ستخضع له في الداخل والخارج. يسمى علماء الإجتماع السياسي ذلك بالإنسجام أو (symbiose). ويجب أن تؤلف المجموعة أو المجموعات كيانا يتشارك على الأقل بالتاريخ والجغرافية والمصير المشترك، ويتقاسمون نفس الأرض وثرواتها الطبيعية. كما يجب أن يشكلوا عددا كئلة بشرية معقولة بحيث يكون بإمكانها تلبية متطلبات الدولة، فلا تكون كيانا هشا بالنسبة للخارج بشكل خاص. أما بالنسبة للعنصر الجغرافي، فيجب أن يكون كافيا لاستيعاب المجموعات المطالبة بتشكيل كيان مستقل من حيث اتساع مساحته أو حتى من حيث الثروات الطبيعية كي يوفر الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي اللازم؛ كما يجب أن يكون معروف الحدود، أي أن لا تكون حدوده بمجملها أو بقسمها الأكبر موضع نزاع مع مجموعات أخرى. يوفر القانون الدولي للشعوب الحق بالمطالبة بتقرير المصير والحصول على ذلك.

يحق للشعب المذكور اللجوء إلى مختلف الوسائل بما فيها النضال المسلح، كي يحقق ما يريده. يحتاج الشعب في مسيرته هذه إلى قيادة تمثله وتعبّر عن إرادته بمقابل التعهد لها بالطاعة. هذه القيادة هي التي تشكل العنصر الثالث اللازم كما رأينا لإكمال كيان الدولة. وهي تتحول عادة إلى حكومة بعد قيام الدولة أو تنظم تشكيل حكومة بعد أن يتم التوافق على شكل النظام وهيكلته.

- إذا حصل وتشكل الكيان على النحو المذكور سابقا واستطاع أن يحافظ على قدر من الإستمرارية في الزمان، نكون أمام دولة أمر واقع (Etat de fait ou de facto). ولا تتحول دولة الأمر الواقع إلى دولة بالمعنى القانوني والفعلي إلا إذا تم **الإعتراف** بها كذلك من قبل المجتمع الدولي، وتم قبولها كعضو في الأمم المتحدة. عندها تصبح دولة مستقلة ذات سيادة تتمتع بالمساواة مع بقية أعضاء الأمم المتحدة وتخضع في علاقاتها الدولية للقانون الدولي. يحمل المواطنون جنسية بلدهم ويعرفون بها منذ ذلك الحين. هذا على الأقل على المستوى القانوني.

٢- **التمييز بين الدولة والحكومة:** يخط رجال السياسة أحيانا بين الدولة بالمعنى الذي تقدم وبين الحكومة، إذ غالبا ما تطلق تسمية دولة على الحكومة. لعل مرد ذلك هو الرمزية التي تحملها الحكومة فهي التي تجسد الدولة في الداخل وهي التي تمثلها تجاه الغير في الخارج، فالدولة بمعناها الواسع هي شخصية معنوية لا بد لها من شخصية أو أشخاص حقيقيين يمثلونها. إذا لا بد من التمييز بين الدولة كشخصية معنوية كما تم توصيفها سابقا، وبين الدولة بالمعنى المصغر الذي يطلق عادة على الحكومة. والحكومة بهذا المعنى هي التي يتم اختيار أعضائها بحرية كاملة من قبل أفراد الشعب لتمثلهم وتدير شؤونهم. وهنا لا بد من التمييز أيضا بين الدولة كمؤسسات وبين الحكام الذين يديرون الحكم لفترات محددة دستوريا. فالمؤسسات لها صفة البقاء، بينما الحكام يتعاقبون على السلطة في الأنظمة الديمقراطية. يقوم الحكام خلال مدة ولايتهم بإدارة شؤون الدولة من خلال عمل المؤسسات الدستورية، لتلبية حاجات المواطنين الأساسية من توفير الأمن والدفاع والإستقرار والعدل والمساواة والعلم والإستشفاء والتنمية وتوفير فرص العمل والعيش الكريم والسيادة. وهذا سبب إضافي للخلط بين الدولة بمعناها القانوني وبين الحكام، إذ لا بد للمؤسسات من هرمية إدارية تتلقى أوامرها من السلطة التنفيذية التي تضع النظم والتشريعات التي تسنها السلطة التشريعية موضع التنفيذ، بينما توفر السلطة القضائية العدالة للمواطنين من خلال إحقاق الحق ومنع التعدي. ويجب على القائمين على السلطة المحافظة في كل ذلك على الأموال العامة والفصل بين المال العام والمال الخاص.

- يتوجب على المواطنين إطاعة الحكام وتأدية واجباتهم الوظيفية والمالية ما دام الحكام في السلطة يقومون هم أيضا بواجباتهم العامة. كيف المواطنون عن الإلتزام بإطاعة الحكام حين يخل هؤلاء بمواجباتهم الوظيفية. حينها يجب عليهم التنحي أو يتعرضون للإزاحة من السلطة من قبل المواطنين، الذين هم وحدهم من يمتلك السيادة الوطنية وهم من يوكل أمر ممارستها باسمهم لمن يختارونهم لتمثيلهم.

- إذا كانت الدولة قبل تأسيسها بحاجة إلى عناصر مادية ثلاثة وإلى تعبير عن الإرادة برغبة الشعب في تشكيل كيان مستقل، حيث يعبر عن ذلك بمختلف الوسائل ويبلغ التعبير أقصى مداه حين يلجأ إلى النضال من أجل ذلك، فإن الدولة بعد التأسيس والإعتراف بها من قبل المجتمع الدولي، يجب أن تتميز بالإستقلال الفعلي وبالفعالية وبالصفة التمثيلية الحقيقية للمتكلمين باسمها.

هذا باختصار ما يميز الدولة الحديثة المستوردة من الغرب، فأين هي في لبنان؟

ثانياً: أين الدولة في لبنان؟

سنجيب على هذا السؤال من خلال دراسة ممارسة حق تقرير المصير والإستقلال، النظام والحكومة، وصولاً إلى تشخيص كينونة الدولة.

١ - الشعب اللبناني وممارسة حق تقرير المصير:

كبقية الدول في العالم الثالث، نشأت الدولة في لبنان بشكل ملتبس، سواء من حيث حقيقة ممارسة الشعب لتقرير المصير، أو فيما يتعلق بطبيعة الحدود وطبيعة النظام السياسي. فحدود الأقليم الجغرافي قد وضعت خرائطها في الغرفة التي ضمت ممثلي فرنسا وبريطانيا وتمخضت عن اتفاق سيكس-بيكو الشهير. صحيح أن حدود لبنان الكبير تتطابق، إلى حد ما، مع المدى الذي امتدت إليه مساحة الإمارة اللبنانية، تلك التي قامت في القرن السادس عشر، وانتهت في القرن التاسع عشر، ولكن الصحيح أيضاً، أن سيطرة أمير محلي على بقية أنداده يعتبر أمراً عادياً في فلسفة القوة التي كانت سائدة في ذلك الوقت، بينما لا يعتبر أمراً طبيعياً أن يفرض واقع معين على شعب من خارج حدوده. إن هذا المنطق يتطابق إلى حد ما مع منطق القانون الدولي الذي يكرس مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، طبعاً على إقليمها الجغرافي الذي استمرت بالتواجد عليه. نشير إلى ذلك منعا لكل التباس وخطأ بحق إقامة أوطان لشعوب ما على أرض شعوب أخرى، كما حصل في فلسطين. يكرس القانون الدولي حق الشعوب في اختيار نظام الحكم الذي تبتغيه، بعيداً عن أي ضغط خارجي مهما كان مداه أو طبيعته. من هنا تعتبر الحدود التي رسمها الاستعمار بعد الحرب العالمية الأولى، حدوداً لا تتطابق مع تطلعات الشعوب في تقرير المصير، ليس فقط بسبب سيكس-بيكو بل لسببين تاريخيين آخرين:

- الأول يتمثل بأن أخذ رأي الشعوب صاحبة الشأن شكل مسرحية شابتها عيوب كثيرة منها:

أ- أن فئات من الشعب فقط قد تسنى لها أن تصل إلى المحافل الخارجية وترفع مطالبها، فنلاحظ أن الوفود من لبنان كانت كلها وفود مارونية بينها أعضاء ينتمون إلى غير طوائف على سبيل التلوين. وقد انحسرت تلك الوفود في جبل لبنان (ما كان يسمى نظام المتصرفية). أما بقية المناطق والتي كانت أساساً تابعة للنظام العام العثماني، فقد بقيت خارج اللعبة تصرخ مع الصارخين في الوطن العربي من أجل استقلال ناجز في دولة عربية يحكمها العرب أنفسهم.

ب- إن الوفود اللبنانية التي طالبت بتوسيع نطاق متصرفية جبل لبنان، إنما طالبت بأرض لم يؤخذ رأي مواطنيها في ذلك الوقت. فوئلك كانوا يتطلعون إلى وطن أوسع بكثير كما ذكرنا. إن هذه الوضعية تشبه ما حدث في فلسطين مع اختلاف أساسي يتمثل في جلب اليهود من شتى أنحاء العالم ومن جنسيات مختلفة للإستيطان في أرض وبيوت السكان الأصليين. في لبنان، أثّرت ولا تزال تثار مسألة إحصاء المهاجرين من أصول لبنانية وأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار لافتراض أن المغتربين هم بأكثريةهم من المسيحيين، وقد كان ذلك يرمي إلى تكريس وطن مسيحي أو على الأقل يشكل فيه المسيحيون سلطة القرار. إن هذا الحلم ما لبث أن تلاشى مع اندلاع حرب السبعينات، ولم تعد السلطة بعد اتفاق الطائف سوى سلطة شكلية.

- إن اللبنانيين خارج جبل لبنان الصغير، انضوا كبقية الشعوب العربية تحت شعار الاستقلال عن السلطنة العثمانية، في دولة عربية تمتد من المحيط إلى الخليج. تلك الدولة التي وضعت حدا لقيامها مطامع الدول الكبرى ومخططاتها، تارة بالخداع (مراسلات الشريف حسين-مكماهون) وتورا باستعمال القوة والترهيب. كانت أكبر مآسي الشعوب العربية إقامة الدولة الصهيونية فوق الأراضي الفلسطينية، والتي كان من شأنها أن تشطر العالم العربي إلى شطرين غربي وشرقي، وتعيق التواصل بين شعوبه.

- إن الدولة اللبنانية المستقلة قد أقيمت أخيرا بناء على "تسوية" بين شخصيتين سياسيتين هما رياض الصلح (السنّي) وبشارة الخوري (الماروني)، وهي ما اتفق على تسميته "الميثاق الوطني" الذي بني على تحاصص طائفي وكان مؤقتا.

- **الثاني** يتمثل بإقامة **أنظمة** لا علاقة لها بطبيعة الشعوب، وتم تسليم مقدرات البلاد إلى جماعات مشكوك بولائها لقضايا شعوبها، وإن كان لا يصح التعميم بهذا الشأن.

أ- فيما يتعلق بالنقطة الأولى، فقد أقيمت أنظمة ديموقراطية شكلية، أما في الواقع فقد بقيت الشعوب تحكم بشكل قبلي، وتزمت ديني بعيدا كل البعد عن أصول وروح الشريعة الإسلامية، التي استعملت كغطاء لترهيب المواطنين ومنعهم من المطالبة بحقوقهم تحت طائلة التكفير والزندقة. أما في البلدان التي ادعت أنها ذات نظام غير ديني كـلبنان، فقد أقامت في الواقع نظاما بعيدا كل البعد عن النظام المدني العلماني الذي بنيت عليه الدولة في الغرب فقد كرس النظام الطائفي سواء من خلال النصوص التي تولت توزيع السلطة والإدارة على أساس تحاصص طائفي أو فيما يتعلق بالإستقلالية التي منحت للطوائف الدينية المختلفة بحيث شكلت كل منها دويلة داخل الدولة اللبنانية المفترضة.

- لم تحل الطائفية محل الإقطاعية بل تداخلت معها حيث استغل رجال الإقطاع المشاعر الطائفية كي يحكموا سيطرتهم على مقاليد السلطة ويجعلونها حكرا عليهم وعلى ذريتهم في نوع من أبشع أنواع التواطئ والتحصص والتكاذب السياسي.

ب- تم ربط الأنظمة الحاكمة بمراكز القرار في الخارج، ففتحت البلاد للقواعد العسكرية الأجنبية، وتم التصرف بالثروات الطبيعية خاصة النفط بما لا يخدم مصالح الشعوب العليا. وقد ساعد على ذلك تقسيم

البلدان العربية إلى مناطق نفوذ مختلفة وتم حصر الثروات ضمن أقاليم محددة بحيث يتم حرمان بقية الشعوب العربية من الاستفادة منها بينما يسمح ذلك لحكام تلك الأقاليم من الإستحواذ على المقدرات الاقتصادية والمالية، ويحصنون أنفسهم بحماية أجنبية من خلال دعم مباشر وتدخل في الشؤون الداخلية. احتماء الحكام بالخارج ضد شعوبها لهو من أكبر مآسي تلك الشعوب. فقد وضعت أمام خيارين أحلاهما مر، إما الرضوخ للإستغلال والظلم من الداخل، أو التعرض للتدخل والهيمنة الأجنبية.

- إذا كان الطمع باستغلال ثروات المنطقة هو سبب رئيسي للتواجد العسكري في دول النفط، فإن لبنان، ذلك الجبل الغاطس، هو ذو تاريخ حافل بالتدخل الخارجي، وإن ما يحصل اليوم لهو أكبر دليل على ارتهان قيادات هذا البلد السياسية للخارج. ولا يختلف اثنان على أن رهن البلد للخارج هو نتيجة مراهنه الماسكين بزمam لحماية مكتسباتهم الشخصية والإستمرار في الهيمنة على مقدرات البلاد. إن هذه الوضعية تبين أن البلدان العربية ومن وفي مقدمتها لبنان لم تتمتع منذ نشأتها سوى باستقلال شكلي، وهذا انتقاص آخر من مقومات الدولة الحديثة.

هذا فيما يتعلق بنشوء الدولة بصورة عامة، فماذا بشأن طبيعة الأنظمة والمؤسسات.

٢ - التنظيم والمؤسسات:

- إن الدولة الحديثة تتميز بتنظيمها في مؤسسات، بحيث تكون شخصية معنوية ثابتة مستقلة عن الحكومات المتغيرة دوماً، والخاضعة لاختيار الشعب الذي يعبر عن ذلك من خلال الإقتراع العام. إن الحكومات التي تعاقبت على لبنان منذ تأسيسه لم تقم فيه مؤسسات بالمعنى والمضمون المفروض في نظام الدولة الحديثة بمفهومها الديموقراطي، بل أقامت فيه نظاماً يحفظ لها البقاء في السلطة ويسمح بنفوذ أصحاب رؤوس الأموال وتأثير الطوائف. إن محاولة الرئيس فؤاد شهاب لتحديد الإدارة عن الإعتبارات الأخرى (إنشاء مجلس الخدمة المدنية) بقيت المحاولة الوحيدة التي نجحت نوعاً ما في استقرار الوظيفة العامة، دون أن تتمكن من تحديد الوظيفة عن الإعتبارات الطائفية وتأثير سلطة المال ورجال السياسة.

- إن النظام الطائفي في لبنان والتواطئ بين أصحاب السلطان الديني والمالي والسياسي، جعل من الدولة في ذلك البلد ساحة تتصارع فيها المصالح الشخصية وتصح فيها أي تسمية عدا تسمية "دولة". ولعل من أغرب الأمور أن نجد أن المدافعين عن الدولة وسيادتها هم أكثر الناس انتهاكاً لتلك السيادة.

- لقد استقالت الحكومات فعلياً في لبنان من الوظائف التي تقوم بها عادة الحكومات في الدولة الحديثة: فلم تقم بواجب الدفاع الوطني فمنذ نشوء الدولة اللبنانية الشكلي، والحكومات ترفع شعار "قوة لبنان في ضعفه". أما فيما يتعلق بالمطالبة بالإصلاح فلم تعر الحكومات المتعاقبة أية أهمية لذلك، مختبئة دوماً وراء شعار آخر هو "لا غالب ولا مغلوب". ويتبين مدى التضليل في استخدام هذا الشعار حين نجد أن المتسلحين به هم القائمون على السلطة أو المستفيدون منها. أما فيما يتعلق بنهب المال العام وعدم توفير الضمانات الصحية والتعليمية والاجتماعية، فقد اختبأت الحكومات تحت شعار "النظام الحر" الذي هو نوع من الفوضى الجامحة وعدم المساواة. اليوم تحاول الحكومة في لبنان خصخصة القطاع العام،

وهي تقفز بذلك عن مرحلة مرت بها الدولة الحديثة في الغرب، تتمثلت بتطوير القطاع العام وتوفير الضمانات للمواطنين. أما اختلال الميزان التجاري وضعف قطاعات الإنتاج الدائم وعدم إفلاس الدولة اللبنانية رغم ذلك، فيعزوه البعض إلى ما يسمى "المعجزة اللبنانية"، وهو لا "معجزة" ولا "بلوط" بل ينتج عن الأموال الطائلة التي يرسلها المغتربون اللبنانيون إلى عوائلهم الباقون في لبنان، ومن المساعدات و"المداخل غير المنظورة". أخيراً، لكي تستمر تغطية التهرب من دفع الضرائب وعدم فرض الضريبة العادلة التصاعدية على كبار الأغنياء، الذين إما أنهم في السلطة أو يؤثرون على قرارها، فإن الحكومات تتمسك بما تسميه "السرية المصرفية". هذه السرية تستعمل كغطاء لتبييض الأموال وتهريب مدخرات صغار الودعين إلى جيوب المودعين الكبار بفعل التفاوت الكبير في سعر الفائدة الذي يعطى بشكل تصاعدي مع قيمة المبلغ المودع.

- بناء عليه، فإن الدولة الحديثة بالمعنى الحقيقي للكلمة لم تقم بعد في لبنان. فلا يزال ينقصها المؤسسات المستقلة والإستقلال عن الخارج، وممارسة الشعب اللبناني لحقه في اختيار النظام السياسي الذي يريده بكل حرية، وقيام نظام انتخابي نسبي يسمح بتمثيل جميع الفئات اللبنانية بعيداً عن لعبة الرشوى وشراء الضمائر، ولا يزال المواطن اللبناني يفتقد إلى من يحمي حقوقه ويوفر له العدالة فالفضاء أصابه الفساد، والأمن الداخلي مرتشي، و"الدفاع" مقاومة، والجيش عرضة لابتزاز رجال السياسة. أخيراً، إن دولة تحول النصر إلى هزيمة لأولى بها أن تحاكم على رؤوس الأشهاد.

إن واقع "الدولة" اللبنانية المتقدم الذكر، يجب أن يوضع حد له، وإن ذلك لا يتم إلا إذا استعاد الشعب ناصية أمره، وهب هبة واحدة للدفاع عن مكتسباته وإزالة الأسباب التي تنتقص من حقوقه الوطنية، وتغيير الأنظمة التي لا تتفق مع منطق الدولة الحديثة، بانتظار قيام تكامل عربي حقيقي.